



الدورة العادية الثانية لبرلمان الطفل المدة النيابية 2020/2019

مجلس نواب الشعب باردو 15 مارس 2021

تقرير حول فعاليات الدورة العادية الثانية والختامية لبرلمان الطفل

لسنة 2021 للمدة النيابية (2019 - 2020)

15 مارس 2021، برحاب مجلس نواب الشعب (المبنى الفرعي)

انعقدت صباح يوم الاثنين **15 مارس 2021** بالمبنى الفرعي لمجلس نواب الشعب أشغال الدورة العادية الثانية والختامية لبرلمان الطفل للمدة النيابية 2019 - 2020 حول موضوع "مناصرة الأطفال البرلمانيون للمساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز، وذلك بحضور كل من النائبة الأولى لرئيس مجلس نواب الشعب، السيدة سميرة الشواشي، والسيدة إيمان الزهواني الهويمل، وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن، والسيدة هاجر الشريف، المديرية العامة لمرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات حول حماية حقوق الطفل وعدد من أعضاء لجنة المرأة والشباب والطفولة والمسنيين بمجلس نواب الشعب، والسيدة راضية الجريبي، رئيسة الإتحاد الوطني للمرأة التونسية.

افتتحت الجلسة في حدود الساعة العاشرة صباحا من قبل السيدة هاجر الشريف المديرية العامة لمرصد الإعلام والتكوين والتوثيق والدراسات حول حماية حقوق الطفل مرحبة بالحضور وبكافة الأطفال البرلمانيين ومرافقيهم وأعضاء لجنة شؤون المرأة والطفولة والشباب والمسنيين بمجلس نواب الشعب، مبرزة خصوصية هذه الدورة الذي تزامن انعقادها مع الاحتفالات باليوم العالمي للمرأة. كما بادر الأطفال النواب كما تم تدريبهم على اعداد ورقاتهم السياسية حول مواضيع ذات أولوية بعد تمكينهم من تكوين حول النوع الاجتماعي ومن نتائج دراسة في المجال قامت بها جمعية ADO+ بمشاركة ثلة من الأطفال البرلمانيين. وعملا بالإجراءات الوقائية من جائحة كوفيد 19 نظم المرصد الحصص التكوينية واجتماعات اللجان الخمس عن بعد وذلك بالتعاون مع جمعية ADO+ وبدعم من منتدى الفيدراليات الكندية. وهي فرصة ثانية مكنت الأطفال النواب من مزيد التحكم في التكنولوجيات الحديثة للمعلومات و للاتصال. ومن جانب اخر تطرقت السيدة

هاجر الشريف الى تطور اداء برلمان الطفل،حيث كانت المدة النيابية الأخيرة زاخرة بالأنشطة التكوينية والزيارات الميدانية وربط العلاقات مع المجتمع المدني والمنظمات الوطنية والدولية وكذلك الظهور الإعلامي والإشعاع الدولي بفضل تضافر جهود إدارات المرصد والمنسقين الجهويين وبفضل استعداد الأطفال وتعطشهم الى كسب هذا الزاد المعرفي الثري وكذلك الخبرات و المهارات التي تعطيهم دفعا كبيرا في بناء مستقبلا زاهرا.

وفي سياق متصل اشارت السيدة الشريف الى الإقبال الكبير في انتخابات أعضاء جدد لبرلمان الطفل للمدة النيابية 2022/2021 والتي توجت يوم امس بالانتخابات النهائية على مستوى الجهات تحت اشراف المندوبيات الجهوية للمرأة والأسرة وكبار السن وذلك بحضور الأطفال البرلمانيين القدامى، حيث اجريت بالتعاون مع الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تحت رقابة المنظمة الوطنية للتربية والأسرة والمنظمة الوطنية للطفولة التونسية. كما نوهت السيدة المديرية العامة بالمشاركة القيمة لعدد من الأطفال البرلمانيين في أشغال البرلمان العربي للطفل والمساهمة الفعالة للأغلبية منهم في برامج المرصد طيلة المدة النيابية خاصة منها المتعلقة بالنهوض ومشاركة الأطفال على المستوى المحلي لبناء مدن امنة تحميهم من كافة أشكال العنف وتضمن لهم العيش الكريم في إطار المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، وأخرها تظاهرة إطلاق مشروع "مدينة دامجة للطفل" التي سينظمها المرصد يوم 19 مارس الجاري بمقر الألكسو بتونس.

ثم أحييت الكلمة إلى السيدة سميرة الشواشي، النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب التي عبرت من خلالها عن أهمية برلمان الطفل،الذي تعززت مكانته بعد الثورة، كفضاء حوارى حر يساعد على تكريس الديمقراطية واحترام القانون والمبادئ الكونية لحقوق الطفل، ومؤسسة ديمقراطية تشاركية تسمح بإشراك الطفل في قضايا الشأن العام وفي المساهمة في التقرير لمستقبل تونس. وأبرزت حرص مجلس نواب الشعب على احتضان دورات برلمان الطفل وإيلائها كل الإهتمام المطلوب تعبيراً عن أهمية زرع ثقافة المشاركة والعمل التطوعي وقيم التبادل الديمقراطي واعترافاً أيضاً بأحقية أطفال تونس في المشاركة في إدارة الشأن العام.

كما بينت أن نجاح تجربة برلمان الطفل التونسي هو علامة نجاح التجربة الديمقراطية التونسية ومثالا نقدمه للعالم على مدى تمسك التونسيين بديمقراطيتهم وبمكاسبهم في مجال الحقوق والحريات، معربة عن الأمل في أن تنتهي النقاشات صلب برلمان الطفل إلى بلورة نتائج يمكن البناء عليها وتقديمها في شكل مبادرات تشريعية تعزز حقوق الطفولة ومكاسبها.

وعلى اثرها تسلمت السيدة الوزيرة الكلمة والتي أكدت من خلالها على أهمية محور هذه الدورة البرلمانية الذي يندرج في إطار رؤية الوزارة ومقاربتها الشاملة لمبدأ مشاركة الأطفال في الحياة العامة والخاصة، مشيرة إلى ضرورة الإصغاء إليهم في بلورة وتنفيذ القرارات والبرامج ذات العلاقة بتصريف شؤونهم على المستويين المركزي والمحلي. باعتبارها أحد المقاصد الأساسية المضمنة بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

وبينت سياسة الحكومة وتوجهها بمختلف أجهزتها والياتها في الفترة المنقضية لتكريس منظومة المعايير الجديدة في البرمجة والتخطيط المبنية على التمييز الإيجابي لصالح الجهات الأقل حظا والفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة ولإرساء مقاربة النوع الاجتماعي ومبدأ المشاركة الكاملة وتكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين بما في ذلك الأطفال منهم.

وأفادت أن المسار متواصل لتحديث الإدارة وتعد الإطارات والأعوان على المستويين المركزي والجهوي بالتدريب والتكوين لكسب ثقافة حقوق الطفل والتخطيط المبني على مقاربة النوع الاجتماعي قصد تأمين الخدمات الحياتية والمعيشية لجميع الأطفال وخاصة فاقد السند منهم للأسر المحدودة الدخل.

واستعرضت السيدة الوزيرة خلال كلمتها رؤية الوزارة و برامجها الرامية إلى تدعيم التخطيط والبرمجة في مجالات الطفولة المبكرة والتربية والتعليم والصحة والترفيه والحماية والوقاية ومقاومة عمل الأطفال والتصدي للتسرب المدرسي وغيرها من مختلف أشكال التمييز والمعاملة المسيئة لذات الطفل المادية والنفسية، إلى جانب تعزيز منظومة حقوق الطفل وتحسين الأوضاع المعيشية للأسر وتطوير أنظمة التواصل المعلوماتي وتيسير الاستفادة منها خدمة لمصالح الطفل الفضلى.

وبعد أخذ صورة جماعية مع السيدة الوزيرة، انطلقت أشغال الجلسة العامة في حدود الساعة الحادية عشر صباحا بإشراف رئيس برلمان الطفل، مهيب الرزقي ونائبه الأول محمود حسين، ونائبه الثاني رحمة عويشاوي، بعرض لمشاريع الأطفال وأنشطتهم خلال المدة النيابية 2019-2020 والتي ناهز عددها الـ 24 مشروعاً موزعين على 24 ولاية والتي تمحورت اجمالاً حول تنظيم تظاهرات وأيام تحسيسية لفائدة الطفولة وكذلك تركيز أندية معلوماتية والمشارك في مسابقات وإعداد ومضات تحسيسية للتعريف ببرلمان الطفل وتنظيم حملات نظافة وكذلك حملات تطوعية لجمع الماد الغذائية لفائدة العائلات المعوزة والمشاركة في ترميم بعض المدارس وغيرها من الأنشطة التوعوية والاجتماعية والثقافية.

وبعدها انطلق أعضاء اللجان البرلمانية للأطفال في عرض الورقات السياسية

التالية :

- لجنة حماية الطفل،

- لجنة التشريعات والحقوق،

- لجنة التربية والثقافة والإعلام،

- لجنة الصحة والبيئة،

- لجنة مشاركة الطفل في الحياة العامة.

والتي سوف تجدونها رفقة هذا التقرير (ملخص لكل ورقة سياسية عن كل لجنة).

ومنها تم المرور الى تدخلات الأطفال النواب التي تناولت مواضيع تتصل بالصحة والتعليم ومشاكل الطفولة بتونس عامة. مع التأكيد على ضرورة المتابعة النفسية والإحاطة الاجتماعية للأطفال لا سيما في المناطق المهمشة، التي تشكو من ارتفاع ملحوظ في نسب الفقر والانقطاع المدرسي وبين الأطفال البرلمانيون في هذا الإطار أن الانقطاع المدرسي سببه هو ضعف المنظومة التعليمية القديمة التي لم تحظ بالتجديد والتطوير وشددوا على ضرورة توحيد الزي المدرسي في اطار المساواة بين الجنسين. كما أكدوا على ضرورة العمل لتفادي مختلف الظواهر السلبية في الوسط المدرسي على غرار التحرش الجنسي وغيرها من الممارسات التعسفية والتعامل معها بجدية ولا سيما من خلال تفعيل القوانين ذات العلاقة.

هذا وقد أكد جل أعضاء برلمان الطفل على ضرورة تشريكهم أكثر في اختيار وصياغة موضوعات الدورات البرلمانية وتحديد وتواريخها مشيرين في هذا الصدد الى ضعف الوعي لدى العديد من المسؤولين بالوظيفة التي يضطلع بها برلمان الطفل وتهميش الدور الفاعل للطفل البرلماني بالجهات. ومشددين من جهة اخرى على ضرورة الوعي بواقع الطفولة وما تواجهه من مشاكل وجب تضافر كل الجهود لإيجاد الحلول الواقعية لها.

ثم أعطى رئيس برلمان الطفل الكلمة الى السيدات والسادة أعضاء لجنة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والشباب والمسنين بمجلس نواب الشعب للتفاعل وابداء الرأي في كل المسائل التي طرحها الأطفال البرلمانيون للنقاش، حيث كانت تدخلاتهم ثرية ومفيدة معبرين عن فخرهم واعتزازهم بأعضاء برلمان الطفل وطريقة الحوار وطرح الأسئلة الوجيهة والتميزة، ووعدوا بتبليغ مقترحات الأطفال الى اللجنة وتباحث المسائل الملحة.

ثم دعى أعضاء اللجنة السيدة وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن للعمل على الحد من النقائص على مستوى التجهيزات والانترنت في المدارس والتعليم عن بعد خاصة في

المناطق الداخلية. وأكدوا على تفعيل كل التوصيات المقترحة مع الحكومة ممثلة في السيدة الوزيرة خاصة على سبيل الذكر لا الحصر:

- القضاء على التمييز في صفوف الأطفال،
- العمل على تكافؤ الفرص بين الجنسين،
- القضاء على العنف المسلط على الطفل،
- تشريك كافة الأطفال في اتخاذ القرارات،
- توحيد الزي المدرسي في كافة المدارس والمعاهد الإعدادية والثانوية
- الحد من الفجوة بين الذكور والإناث.

وفي ختام الجلسة احيلت الكلمة الى السيدة وزيرة المرأة والأسرة وكبار السن والتي أكدت من خلالها على أن رسم سياسة وطنية لحماية الطفولة تعتبر من أولويات المرحلة القادمة وبينت أن الوزارة تعمل مع المرصد الوطني لحقوق الطفل على تشريك كافة الأطفال لا سيما الأطفال البرلمانيين في ابداء الرأي في كل المسائل التي تخص مستقبلهم الدراسي وشؤونهم الإجتماعية والنفسية. وأفادت في نفس السياق أن الوزارة ستعمل على التنسيق مع مختلف الوزارات المعنية بهدف حماية الطفولة من ظواهر الاستغلال والعنف و أن كل المقترحات المقدمة في هذه الجلسة سوف تأخذ بعين الاعتبار في برامج الوزارة مشيرة من جهة أخرى الى وجوبية توحيد الزي المدرسي والسعي الى الترفيع في الميزانية المرصودة لبرلمان الطفل.

واختتمت أشغال الجلسة من قبل رئيس برلمان الطفل في الساعة الثانية بعد الزوال.

المقرر: عائشة اجليد، رئيسة مصلحة بنك المعلومات